السياسات الدينية الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا

د. محمد لولي أبو بكر
مدير مدرسة الحسنى- مرادي - النيجر

تميزت بداية القرن التاسع عشر في غرب إفريقيا بتوغّل القوى الاستعمارية، وقد بدأ ذلك التوغل بتمركز تلك القوى على السواحل الإفريقية خلال فترات تختلف من فترةٍ إلى أخرى، والتي انتهت بالتوسع العسكري في القارة لإشباع دوافع المستعمرين الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

وهناك دافعٌ خفيّ، اختبأ وراءه المستعمرون لتسهيل وصولهم إلى تلك الدوافع المذكورة، والذي لم يحْظ باهتمام الباحثين لما له من حساسية شديدة، ألا وهو الدافع الديني، والذي يتمثل في استيعاب الأفارقة دينياً، لضمان موالاتهم للمستعمرين، ووأد مقاومتهم سِلميّاً، وذلك بنشر

دين المستعمر، والحدّ من انتشار الإسلام، الذي يُعد عدّواً تاريخياً للمستعمرين.

ولتحقيق ذلك الهدف المرسوم؛ وضع المستعمرون سياسات دينية جلّها متشابهة، والتي تمثلت في شدّ الخناق على الإسلام وكل ما هو إسلامي، ومباركة أنشطة النصرانية في جميع أنحاء القارة، وأكبر دليل على ذلك مراسيم الحاكم الفرنسي في السنغال فيدهرب[1]، التي أسهمت في خنق الأنشطة الإسلامية، وتَرك الباب مفتوحاً للمنصرين، ممّا يدل على العلاقة الوثيقة التي تربط بين التنصير والاستعمار، والتخادم الذي كان بين المنصرين والمستعمرين أينما حلّوا.

وفي هذه الورقة البحثية؛ يتناول الباحث تلك السياسات الدينية التي سنّها المستعمرون الفرنسيون في إفريقيا، وأهم آثارها بعد الاستقلال.

أولاً: الخريطة الدينية في إفريقيا قبيل الاستعمار:

دخلت المسيحية إفريقيا في وقتٍ مبكر جدّاً، ففي القرن الرابع اعتمدت مملكة أكسوم «المسيحية» رسمياً ديناً للدولة، أي قبل ظهور الإسلام، ومع خروج الإمبراطورية الرومانية من الشمال الإفريقي، وانتشار الإسلام في ربوع القارة السمراء، لم تتمكن المسيحية من التمدد بشكلٍ كبير خارج مناطق الحبشة وجبال النوبة، بل بالعكس أخذت في الانحسار، ولم يعد في إفريقيا سوى الدين الإسلامي والوثنية القبَلية.

مع مرور الوقت؛ أخذ الإسلام كل يوم يكسب أرضاً جديدة على حساب الوثنية القبلية، حتى أصبح الإسلام هو دين معظم الأقاليم الإفريقية (الشمال، والشرق، والغرب، ومناطق كبيرة في الوسط)، وبقي الجنوب فقط هو البعيد عن المؤثرات الإسلامية، وإن كان امتداد الإسلام للجنوب، بحسب تطور الأمور، مسألة وقتٍ فقط، لتصبح القارة الإفريقية هي قارة إسلامية خالصة.

لكن مع بدايات الكشوف الجغرافية، والتحول في ميزان القوى الدولية لصالح الدول الغربية، بدأت الخريطة الدينية للقارة السمراء تتغير بعض الشيء.

ففي عام ١٦١٠م؛ أسس البرتغاليون أسقفية نصرانية في مدينة لواندا Loanda على ساحل أنجولا الشمالي، لكنها لم تحرز أدنى نجاح في أداء مهمتها، فأغلقت أبوابها على مَن فيها لعدة سنوات، ثم بيعت بعد ذلك.

وفي العام ١٦٣٠م؛ اعتنق زعيم مومباسا Mombaz (ممبسة) على الساحل الشرقي لكينيا عقيدة النصرانية، لكنه سرعان ما رجع عنها واعتنق دين الإسلام.

في العام ١٦٥١م؛ أعلن مونوموتابا Monomotapa (ملك موزمبيق) تركه للوثنية واعتناقه للنصرانية، استجابةً لدعوة إرساليتَين إنجيليتَين كانتَا قد استقرتَا في حوض نهر زامبيزي، إحداهما يسوعية، والأخرى دومينيكانية، أغدقَا عليه الأموال، وسارَا معه في استخدام الأرواح التي كان يعتقد بها في وثنيته.

وفي العام ١٦٦٥م؛ أتت هجمة تنصيرية بروتستانتية من هولندا إلى سواحل جنوب إفريقيا، فقامت بتدمير جميع المؤسسات والكنائس والإرساليات التي كان قد أسسها البرتغاليون من قبل، ثم وضعوا أيديهم على منطقة رأس الرجاء الصالح؛ حيث نزل على أرضها أول قسيس بروتستانتي، لا ينافسه قسيسٌ آخر من أي ملّة نصرانية أخرى.

وهكذا شهدت إفريقيا بداية النشاطات

(١) عبد القادر سيلا، «محاربة الاستعمار للإسلام في السنغال»، مجلة الأمة، س١، ع٦، أبريل ١٩٨٧م جمادى الآخرة- ١٤٠١هـ، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ص٧٤.

التنصيرية مع بداية حركة الكشـــوف الجغرافية، لكن ظل تأثير النشـــاط التنصيري ضعيفاً؛ نظراً لتركـــزه على الســـواحل، حيث تقيم الأســـاطيل الأوروبية خطـــوط إمدادها، وظل اعتناق الأفارقة للنصرانيـــة محدوداً للغاية؛ نظـــراً لاعتناق الكثير منهم للإسلام، والذي وقف كحائط صدٍّ منيع أمام التوغل النصراني في القارة، وحتى القبائل الوثنية رفضت الدخول في النصرانية؛ نظراً لارتباط هذه الديانة فـــي أذهانهم بعمليـــات الخطف وجرائم تجارة الرقيق، بالإضافة إلى أنّ الدول الأوروبية لم تعرف غير طريق القهر والاستبداد لإجبار الأفارقة على الدخول في النصرانية، لذلك عندما ضعفت المراكز الأوروبية على الســـواحل الإفريقية؛ فإنّ كثيراً من القبائل القريبة من السواحل، والتي كانت قد تنصرت، ارتدت عن النصرانية وعادت للوثنية من جديد، ليبقـــى الوجود النصرانـــي محصوراً ومحاصراً في بقع محدودة للغاية.

ظل الإسلام، وفي الوقت نفسه الوثنية القبَلية، هما الديانتَين المهيمنتَيـــن على الخريطة الدينية في إفريقيا حتـــى نهاية القـــرن الثامن الهجري، ولـــم تتمكن النصرانية من اختـــراق القارة إلا في بعض البقع المحدودة للغاية، لكن مع بداية احتلال الدول الأوروبية، وبخاصة الاســـتعمار البريطاني والفرنسي، لمناطق واسعة في إفريقيا، توغلت هذه الـــدول إلى قلب إفريقيا، وتغيـــرت هذه الخريطة بشكل كبير.

إذ كان يصاحـــب- وأحياناً يســـبق- الاحتلال إرســـاليات تنصيريـــة تُمهّد له الطريـــق، وتمدّه بالمعلومـــات، وتصبح أداته فـــي توطيد نفوذه في البلدان التي يحتلها، في المقابل يعمل الاحتلال على تهيئة الأجواء لعمل هذه البعثات وترسيخ أقدامها داخـــل المجتمعات بـــكل الطرق والوســـائل، وقد اعتمد الاحتلال على وســـائل جديدة في التنصير، ومنها إنشـــاء المـــدارس، وابتعـــاث الأفارقة إلى الدول الأوروبية، وإنشاء المستشفيات والجمعيات الخيرية، مســـتغلاً حالات الفاقة والجهل التي كان يعاني منها الأفارقة، وفي حال عدم استجابة أبناء المجتمع كان يستخدم وســـائل الترهيب والبطش والإقصـــاء والتهميش لكل من يقف أمام عمل هذه البعثات والإرســـاليات، وللضغط علـــى المجتمع لتقبل ما يدعو إليه المنصرون.

وتشـــير بعض المصـــادر إلـــى أنّ تاريخ أكبر البعثات الكاثوليكية المتنافســـة في غرب إفريقيا يرجع إلى ١٨٦٠م، ففي هذا العام أخذت فرنســـا على عاتقها توسيع مستعمراتها في المنطقة، كما أشارت بعض الدراسات إلى أنّ إرسالية «إنجلترا» هي أوّل إرســـالية بريطانية تهب نفســـها لخدمة غـــرب إفريقيا، وكان واجبها نشـــر الإنجيل، فقد تأسست جمعية «نشر الإنجيل»، في الفترة ما بين (١٧٥٢-١٨١٦م)[١].

وقد أتت هذه السياسات بثمارها، فكان القرن التاســـع عشـــر حقّاً هو العصر الذهبي للتنصير في إفريقيا، ولم يبدأ القرن العشـــرون إلا وتغيرت الخريطة الدينية في إفريقيا؛ إذ أصبح للنصرانية وجودها المحســـوس والملموس والمرئي بشـــتى مذاهبها ومللها وكنائسها، وإن كان هذا الوجود في أغلبه على حســـاب الديانة الوثنية القبلية، وقليلٌ جدّاً منه كان على حساب وجود الإسلام[٢].

ثانياً: التخادم بين التنصير والاستعمار في إفريقيا:

توجد علاقة وثيقة بين التنصير والاســـتعمار أينما وُجدَا، فالمنصـــرون أينما حلّوا كانوا طلائع الاستعمار، كما استطاع المنصرون أن يتغلغلوا في

(١) الكنيسة المسيحية والسلطة السياسية في إفريقيا الأدوار والنفوذ، محمد بشير جوب، مجلة قراءات إفريقية العدد ٣٨، ص٨.

(٢) التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره، مجموعة من المؤلفين، إصدارات قراءات إفريقية، ص (٧-٩).

عمق القارة الإفريقية في فترة وجيزة، وحققوا ما لم تحققه جيوش الحروب الصليبية في فترة زمنية طويلة[1].

ويقف شـــاهداً على ذلك مرسوم البابا نيكولا الخامس، الذي صـــدر عام ١٤٥٤م، والذي يقضي بحق البرتغاليين في الاحتلال السلمي لكل أراضي الكفرة (غير المســـيحيين)، التي قد تُكتشف على طول الساحل الغربي لإفريقيا[2].

كان للبعثات التبشـــيرية المسيحية في القارة الإفريقية دَورٌ محوريٌّ في اســـتعمار القارة، وصفه المؤرخ البريطاني ويليـــام ماكميلان بقوله: «العَلَمُ يَتْبَعُ المُبَشِّـــرَ»، ووصفه آخرون بأنـــه «العَلَمُ يَتْبَعُ الصَّلِيبَ»، بينما بَيّنَ آخرون أنّ الإنجيل كان يســـوّغ ما تفعله البندقية، فلا أصدق من وصف «ديزموند توتو» (كبير أساقفة جنوب إفريقيا) لدَور المسيحية في الاســـتعمار قائلاً: «عندما جاء المبشرون إلى إفريقيـــا كنا نملك الأرض، وكانوا يملكون الإنجيل، فقالـــوا لنا أغمضوا عيونكم كـــي نصلّي، وعندما فتحنا عيوننا وجدنا أنفسنا نمتلك الإنجيل؛ بينما هُم يمتلكون الأرض[3]».

في البداية؛ حمل البرتغاليون لواء حركة دينية جديدة- يعتبرها بعض المؤرخين امتداداً للحملات الصليبية على الشرق المسلم- وذلك بهدف تعقّب القوى الإسلامية، والاتصال بملك الحبشة (إثيوبيا حاليّاً) لتطويق العرب المسلمين، وأيضاً للسيطرة على طُرق التجـــارة القديمة التـــي كانت تمُرّ من الأراضي الواقعة تحت ســـيطرة العرب المسلمين، والتـــي كانـــت تمثّل مصـــدر قوتهـــم، والتي تمّت

كان القرن التاسع عشر حقّاً هو العصر الذهبي للتنصير في إفريقيا، ولم يبدأ القرن العشرون إلا وتغيرت الخريطة الدينية في إفريقيا

للبرتغال السيطرة عليها عقب هزيمتها للأساطيل المصرية في موقعة «ديو» البحرية ١٥٠٩م.

واتخذت هذه الحركة الاستعمارية صبغةً دينية «مســـيحية»، وباركت البابوية هذا العمل العدائي ضدّ المسلمين، وتدخلت لفضّ النزاع بين القوتَيْن الأوروبيتَيْن (البرتغال وإسبانيا)، وجنّبتهم الصدام في التنافس حول المستعمرات.

وأخذت الدول الاستعمارية تستخدم الإرساليات الدينية كمقدمة للاستعمار؛ وبدأ التسويغ الأوروبي للتدخل في شـــؤون الدول والممالـــك والإمارات والقبائـــل الإفريقية بأنّ «العقـــل الأبيض والعضل الأسود يجب أن يتعاونَا لخير الطرفَيْن».

"فتح البرتغاليون البـــاب أمام القوى الأوروبية لترســـل إرســـالياتها الدينية منذ منتصف القرن الخامس عشـــر، وما إن وطئ المُبشِّرون الأراضي الإفريقية، لتقديـــم الخدمات الصحية والتعليمية، حتى تبعهـــم الجيشُ الأوروبي وإعـــلان الحماية، فوصـــل البرتغاليـــون إلى الـــرأس الأخضر «كيب فيـــرد» في عـــام ١٤٤٤م، ثم إلـــى غينيا ١٤٧١م، ليفتحـــوا القارة أمـــام الإرســـاليات الكاثوليكية، ووصل الرحالة «ديجو كام» إلى ساحل الكونغو في ١٤٨٤م، لتلي الإرســـاليات الكاثوليكية إرســـالياتٌ أخرى (الفرنسيسكانية، والكرملية، والدومينكانية، والأوغســـطينية)، أما تأسيس الأســـقفيات فبدأ

(١) محمد السليمان الحبهان، ما يجب أن يعرفه المسلم من حقائق عن التبشير والنصرانية، ١٩٧٦م، بدون مكان نشر، ص٩٨.

(٢) حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، أحمد عبد الوهاب، القاهرة، مكتبة وهبة، سنة ١٩٨١م، ط١، ص٣٤.

(٣) الإرهاب المسيحي في إفريقيا، جيش الرب نموذجاً، حامد السلمي، مجلة قراءات إفريقية- العدد ٣٨، ص ٣٠.

في جزر الكناري ١٤٠٩م، وسان توماس ولواندا ١٤٩٨م، وجزر ماديرا ١٥١٤م، ومدغشقر ١٥٤٠م، والرأس الأخضر ١٥٥٣م، وموزمبيق ١٦١٢م.

وعلى الرغم من أنّ هذه الفترة شهدت تناقصاً كبيراً في أعداد الكاثوليك في أوروبا وتَحولّهم إلى البروتستانتية؛ فإنّ الإرساليات كانت تحقّق نجاحاً متواصلاً في إلحاق الأفارقة بالمسيحية، مما دفع البابا جريجوري الخامس عشر إلى تأسيس «جماعة نشر المسيحية» في عام ١٦٢٢م، والتي تعمل على مراقبة عمل الإرساليات، وتقديم الدّعم المالي للإرساليات المُعْوِزة، بينما أسّس البابا أوروبان الثامن «كليّة أوروبان» في عام ١٦٢٧م، وهي كليّة دولية تتيح للطلاب غير الأوروبيّين التدريب فيها على الكهانة والعمل التبشيري، كما ابتدع نوعاً جديداً من التبشير بإنشاء مطبعة لنشر الكتب والتعاليم الدينية باللغات كافة.

وحتى منتصف القرن السابع عشر؛ كان البرتغاليون والإسبان هُم القائمون على التبشير المسيحي بشكلٍ رسمي، وفي عام ١٦٤٩م أصدر البرلمان الإنجليزي قراراً بإنشاء «هيئة نشر المسيحية في إنجلترا الجديدة» وهي كلّ المناطق التي امتدّ إليها النفوذ البريطاني خارج بلادهم، ليؤسسوا عدة هيئات تبشيرية، اتجهت إلى إفريقيا بشكلٍ خاص، ومنذ ١٧٣٢م كانت بعثة «بروتستانتية» تعمل في الجنوب الإفريقي (مناطق الهوتنتوت) بإذنٍ من البرتغال، وفي سيراليون عام ١٧٨٧م، لتنطلق منها إلى غرب القارة[١].

ويقول الدكتور والتر رودني: «قد كانت البعثات التبشيرية المسيحية جزءاً من قوى الاستعمار إلى حدٍّ كبير، يمثلها في ذلك المكتشفون والتجار والجنود، وربما يكون هناك مجالٌ للمجادلة حول ما إذا كانت البعثات التبشيرية في مستعمرةٍ ما هي التي جلبت قوى الاستعمار الأخرى، أو أنّ العكس هو الصحيح، ولكن ليس هناك شكٌّ في حقيقة أنّ البعثات التبشيرية كانت أدوات الاستعمار من الناحية العملية، وقد كان «جونسون» المغامر الإمبريالي يكره تلك البعثات التبشيرية، لكنه قال في الثناء عليها: كلّ موقع لبعثةٍ تبشيرية هو تدريبٌ على الاستعمار».

ولعلّ أدقّ تعبيرٍ لوصف العلاقة بين البعثة التنصيرية والاستعمار هو تعليق الأستاذ «سيمونز»، حيث قال: «جاء الرجل الأبيض إلى إفريقيا وبيده الإنجيل، ولكن بعد أن مرّت عقودٌ قليلة أصبحت الأرض للرجل الأبيض، وأصبح الإنجيل بيد الزنجي»[٢]!

ويؤكد ذلك نابليون الأول في جلسة مجلس الدولة في ٢٢ مايو ١٨٠٤م بقوله: «إنّ في نيتي إنشاء مؤسسة الإرساليات الأجنبية، فهؤلاء الرجال المتدينون سيكونون عوناً كبيراً لي في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا، سأرسلهم لجمع المعلومات عن الأقطار، إنّ ملابسهم تحميهم وتخفي أية نوايا اقتصادية أو سياسية»[٣].

الديناميكية التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية نشطت خلال القرن التاسع عشر بشكلٍ ملحوظ، وأصبحت فرنسا أرضاً حقيقية للإرساليات المسيحية بقيادة الكاردينال لافيجيري منذ العام ١٨٦٧م، الذي اعترف به البابا بيوس التاسع في عام ١٨٦٨م بأمر من الآباء البيض (جمعية سيدة إفريقيا ثم جمعية المرسلين في إفريقيا)، كما لعب مجمع آباء الروح القدس دوراً نشيطاً في هذا الإطار.

(١) الإرهاب المسيحي في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) الكنيسة المسيحية والسلطة السياسية في إفريقيا الأدوار والنفوذ، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) أحمد عبد الوهاب، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص ٨، ص١٢٨.

ولكن حتى هذا التاريخ، وفي هذا السياق، ظل تحول الأفارقة إلى المسيحية ضعيفاً، وظل الحصاد هزيلاً من وجهة نظر الجماعات التبشيرية، ولا يزال الرهبان المبشرون في عزلة، ومشتتون بشكل ملموس، وفي موقف ضعيف، مقارنةً بالمجتمعات المحلية[١]، ومن ثَمّ بدأ الغزو العسكري الاستعماري يكتسح القارة، ويُطبّق سياسيات دينية جديدة من شأنها أن تؤثر على خريطة إفريقيا العقدية.

ثالثاً: السياسات الدينية الفرنسية في مستعمراتها:

الاحتلال الفرنسي كان له خصائص تفرد بها عن أمثاله، وكان لها دور في توجيه سياساته الاستعمارية، شكلت له طبيعة خاصة ترمي إلى فَرنَسة الشعوب واستيعابهم، ويمكن تناولها في الجوانب الآتية.

خصائص الاستعمار الفرنسي:

١) خصائصه في الجانب الثقافي:

تطبيق سياسة «التماثل» Assimilation، أو الاستيعاب، أو الامتصاص، والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الإفريقيين حتى يستوعبوها تماماً، فيصبح تفكيرهم واتجاهاتهم في مختلف نواحي الحياة كالفرنسيين تماماً. وهذا يعني أن يقطع الإفريقي كل صلة بتاريخه القومي وحضارته الإفريقية وديانته، ويتمسك بالثقافة الفرنسية عوضاً عنها[٢]!

وأبشع تطبيق لتلك السياسة في تاريخ الاستعمار الفرنسي كان في الجزائر، التي كانت أحب الدول المحتلة إلى قلب فرنسا، حتى اعتبرتها جزءاً منها عام ١٨٤٨م، وطبقت عليها سياسة الإدماج والاستيعاب، مما زاد من ثورات الجزائريين ورفضهم دفاعاً عن دينهم وثقافتهم وتقاليدهم، إلا أنّ فرنسا أصرت على تطبيق تلك السياسة بعنف ووحشية، حيث قالت: «يستطيع العرب أن يثوروا، لكن سوف يتمّ إدماجهم.. السكان المحليون يجب أن يوضعوا أمام الخيار الضيق، وهو إما أن يندمجوا أو يختفوا»[٣].

٢) خصائصه في الجانب الإداري:

تختلف سياسة فرنسا عن غيرها من الدول المستعمِرة، فبريطانيا مثلاً تتبنى نظام الحكم غير المباشر في مستعمراتها، أما فرنسا فتطبق نظام الحكم المباشر، وبينما اعتمدت بريطانيا في حكمها على التعاون مع الرؤساء والزعماء المحليين، ولم تقض على الزعامات والقيادات التقليدية الموجودة في المجتمعات الإفريقية، فإنّ فرنسا قضت على كلّ النظم التي كانت موجودة في البلاد[٤].

ونظام الحكومة في المستعمرات الفرنسية شبيه بالهرم، يتدرج من القاعدة إلى القمة، حيث يوجد وزير للمستعمرات في القمة، وهو عضو في الحكومة الفرنسية، كما هو مسؤول أمام الجمعية الوطنية في باريس، ويليه الحاكم العام الذي يُشرف على المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، ويتخذ من داكار مقراً له، ويليه حكام المستعمرات ونوابهم، ثم يليهم في الأهمية ضابط الإقليم، ويليه

(١) Action missionnaire et violence en Afrique subsaharienne du dйbut du xixe siиcle aux indйpendances Sophie Dulucq، على الرابط: https://books.openedition.org/pumi/19221

(٢) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتبة المصرية للمطبوعات، القاهرة، ص٢٨٧.

(٣) موشيه غيرشوفيتش، الحكم العسكري الفرنسي في المغرب.. الاستعمار وآثاره، فرانك كاس– لندن، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م، ص٢١.

(٤) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٨٧.

رؤساء القرى الأفارقة[١].

ممّا سبق؛ يتبين جليّاً أنّ خطورة الاستعمار الفرنسي تكمن في أنه يهدف أساساً إلى ضمّ المستعمرات واستيعابها أو فَرنَستها، بالإضافة إلى استغلال خيراتها استغلالاً كاملاً.

السياسات الفرنسية الدينية في إفريقيا:

يمكن تناول السياسات الفرنسية الدينية في إفريقيا على النحو الآتي:

١) السياسة الدينية الفرنسية في فترة الحاكم العسكري الفرنسي فَيْدَرْب[٢]:

وضع الحاكم العسكري في غرب إفريقيا، وهو الفرنسي فَيْدَرْب Fedherbe (١٨٥٤-١٨٦١م) و (١٨٦٣-١٨٦٥م)، سياسة للتعامل مع اللغة العربية ومن ينتسب إليها، فبدأ في عام ١٨٥٤م بتأسيس التعليم العَلْماني بالسنغال، كما كتب رسالة إلى حكومته عام ١٨٥٧م مفادها: «إنّ الرغبة التي يُبديها الزنوج في تعلم اللغة العربية لهي كارثة بالنسبة إلينا، وعلينا ألا ننميّ هذه الرغبة، إنّ اللغة الفرنسية هي التي يجب علينا أن نعلمهم إياها، هذا لمصلحتنا الخاصة، ولكننا حتى الآن لم نضع أي وسيلة تحت تصرف الزنوج لهذا الغرض»[٣].

ويمكن تناول سياسة فَيْدَرْب على النحو الآتي:

- في المجال الإداري:

ألغى الحاكم العسكري فَيْدَرْب استعمال اللغة العربية في المراسلات الرسمية، وأحل محلها اللغة الفرنسية[٤]، مع أنه كان يستعمل اللغة العربية في بداية احتلاله للبلاد لغةً للإدارة والمراسلات الرسمية بينه وبين الحكام المحليين في ذلك الوقت[٥].

- في مجال التعليم الديني:

خطط فَيْدَرْب لحماية التعليم العلماني، وذلك بممارسة ضغوط متنوعة على مدارس القرآن الكريم وعلوم اللغة والدين، بدعوى تحسين وضع المدارس القرآنية، فأصدر أول قرار لإيقاف النشاط التعليمي العربي الإسلامي في المنطقة بتاريخ ٢٢ يونيو عام ١٨٥٧م، **حيث تضمن القرار ما يأتي[٦]:**

أ) لا يمكن فتح مدرسة قرآنية بعد اليوم إلاّ برخصة موقّعة من طرف الحاكم، أو من يقوم مقامه من عميد البلدية أو شخص آخر يعيّنه الحاكم. وقبل إعطاء أي رخصة لابدّ من إجراء امتحان لمن يريد أن يفتح هذه المدرسة، ولابدّ من تكوين لجنة تشرف على الامتحانات، ويكون على رأس تلك اللجنة: عميد البلدية، وقاضي البلدية، وأحد سكان المدينة.

ب) لابدّ من إرسال التلاميذ الذين يتعلمون الإسلام إلى المدارس الفرنسية، ويكون ذلك الإرسال على مسؤولية المعلم الإسلامي، وإن لم يفعل يعاقَب.

ج) وأخطر ما في هذا القرار هو البند الذي يُلزم كل مرشح لممارسة تعليم اللغة العربية بأن

(١) في جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٣٣٨.

(٢) فيديرب هو الحاكم الفرنسي بإقليم غرب إفريقيا ومقره السنغال.

(٣) عبد الله إسحاق ميغا، تأثير الفرنكوفونية في التوجّه الإسلامي في غرب إفريقيا «مالي نموذجاً» رسالة مقدمة شعبة الدعوة والحضارة استكمالاً لمتطلبات درجة التخصص العالي (الماجستير)، كلية الدعوة الإسلامية، بليبيا، عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، ص٤٥.

(٤) عبد القادر سيلا، «محاربة الاستعمار الإسلام في السنغال» مجلة الأمة، س١، ع٦، أبريل ١٩٨٧م جمادى الآخرة ١٤٠١هـ إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ص٧٤.

(٥) زكريا مومني، «وضعية التعليم العربي في النيجر» الواحة، ١٩٩٩م، النيجر نيامي ص ٦٦.

(٦) الخليل النحوي، إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، ط١، ١٩٩٣م دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص (١١٢-١١٣).

يقدّم مع طلبه شهادة تُثبت حُسن سيرته وأخلاقه، وهي في حقيقتها شهادة تُثبت موقف الشخص من الاحتلال الفرنسي، وانتماءه السياسي.

د) فرضوا على شيوخ المدارس القرآنية أن يقتطعوا ساعتين يومياً من وقت الكُتّاب، يتفرغ فيها التلاميذ لدراسة الفرنسية، وعزّز هذه الإجراءات في مناطق أخرى بإنشاء لجان لمراقبة تلاميذ المدارس القرآنية الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٦، فترغمهم على الانصراف إلى المدارس الفرنسية[١].

هـ) أصبح لزاماً على كل معلمي الكتاتيب القرآنية أن يبعثوا شهرياً بقائمة تلاميذهم إلى الإدارة الفرنسية المعنية بالأمر[٢].

و) وعلى الأطفال أن يبرزوا بطاقة انتساب إلى المدرسة الفرنسية؛ ليُسمح لهم بالالتحاق بالمدرسة القرآنية[٣].

- في مجال المساجد والمحاكم الشرعية:

حدد فَيْدَرْب نطاق إنشاء المساجد، فكانت إدارته لا تسمح ببناء المساجد إلاّ لأفراد يحظون بثقتها، وكان المستعمر يخاف من المسجد خوفه من سائر المؤسسات الإسلامية. كما لم تسلم المحاكم الشرعية من قرارات الإدارة الاستعمارية، وتقليص دورها، وذلك بإنشاء محكمة إسلامية صورية[٤].

ويمكن تلخيص أهم عناصر السياسة الاستعمارية الجديدة تجاه اللغة العربية عام ١٨٧٠م فيما يأتي[٥]:

- تقديم مساعدات مالية للمعلمين في المدارس القرآنية الذين قبلوا إدخال اللغة الفرنسية في برامجهم.
- إدخال اللغة العربية في برامج التعليم الفرنسي الثانوي.
- اعتبار معرفة اللغة العربية شرطاً للحصول على وظيفة التدريس في المدارس الفرنسية الابتدائية.

ثم جاءت نصوص أخرى توضح شروط الحصول على وظيفة التدريس في المدارس الابتدائية الفرنسية بشكلٍ أكثر؛ وهي أن تتوفر في الشخص الشروط الآتية:

- أن يتراوح عمره ما بين ١٨-٣٠ سنة.
- أن يحمل شهادة الكفاءة للتعليم.
- أن يكون قادراً على التكلم بالعربية وعلى كتابتها[٦].

٢) السياسة الدينية الفرنسية في فترة الحاكم العسكري الفرنسي وِلْيَامْ بُوَنتي W.Ponty:

ركزت سياسة وِلْيَامْ بُوَنتي W.Ponty (١٩٠٨-١٩١٥م) على فرض الرقابة على النشاط الثقافي الإسلامي في غرب إفريقيا، فقد أصدر في سبتمبر ١٩١١م منشوراً يبين الخطة التي يلزم أن تُتبع تنفيذاً للسياسة الفرنسية تجاه الإسلام واللغة العربية في السنغال، ومالي، والنيجر، وغينيا، وساحل العاج، **وجاء في المنشور ما يأتي[٧]:**

«وهذه الفوضى التي تندلع في الأحياء العامرة بالمسلمين، تظهر غالباً بعد مرور دعاة أو علماء يدّعون أنهم حملة رسالة الإسلام، ويقطعون بها الفيافي التي تفصل بين القرى مع وعورة المسالك،

(١) المرجع نفسه، ص١١٣.

(٢) الهادي المبروك الدالي، وعماد هلال، الإسلام واللغة العربية في مواجهة التحديات الاستعمارية بغرب إفريقيا، ١٨٥٠-١٩١٤م، ط١، ١٩٩٦م، دار صنين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص١٤١.

(٣) الخليل النحوي، مرجع سابق، ص١١٣.

(٤) عبد القادر محمد سيلا، المسلمون في السنغال معالم الحضارة وآفاق المستقبل مرجع سابق، ص٨٧.

(٥) عبد الله إسحاق ميغا، مرجع سابق، ص١١٢.

(٦) المرجع نفسه، ص١١٣.

(٧) عبد الله إسحاق ميغا، مرجع سابق، ص٧٧.

ويدعـــون إلى الثورة التي تفنـــي الكفار والزنادقة، وتكون حتماً نهاية الســـيطرة والاســـتعمار والغزو الأوروبـــي، ليحل مكانها جند مســـلمون يأتون من شـــمالي إفريقيا. وواجب كل حاكـــم مقيم إذاً أن يشرح للســـكان تحت إشرافه الإداري- مع احترام معتقداتهـــم- أنّ مهمته حمايتهـــم ضدّ الصعاليك الذين يفتكون بهم باســـم الثقافـــة العربية والدين الإسلامي، كما يغرونهم في أغراض الدين».

ويمكن تناول سياسة ولْيَامْ بُوَنتي W.Ponty على النحو الآتي:

أ- فرض الرقابة على العلماء والدعاة:

اتهم ولْيَامْ بُوَنتي W.Ponty الدعاة والعلماء بأنهم زنادقة وصعاليك وأنهم قطاع الطرق، ونشر منشوراً يحتوي على الآوامر الآتية:

القبض على أي داعية أو عالم أجنبي في إقليم يقوم فيه بدون سابق إذن بالوعظ والحديث الديني.

وجوب حبســـه بعد القبض عليـــه، حتى يتبيّن أنه ليس مـــن الزعماء الدينين الذين يثيرون الفتن ويعكرون الصفو والأمن العام.

رفـــع تقرير إلى الحاكم بعد كل ذلك، للنظر ما إذا كان ممكناً أن يفرج عنه ليســـتمر في رحلته أو يوقـــف نهائياً، ومهما يكن من أمر فإنّ العالم ثائراً أو هادئاً في حِلّه وترحاله ملزم أن يصحب أوراقه المدنيـــة، كالبطاقة الشـــخصية وبطاقة التعريف وشـــهادة الميلاد، وكثيراً ما تكون معرفة الطريقة والمذهـــب والعائلة التي ينتمـــي إليها مهمة عند الكشف والتفتيش[1].

وفي الســـياق نفســـه؛ قامت الإدارة الفرنسية أيضاً بتقسيم الطوائف الإسلامية إلى فئات[2]:

فئة لا ترى مناصاً من الدخول في عراك معها لتحطيمها وإبعاد شرها.

وأخرى لا تثق بها، لكنها لا تمثل خطورة كبيرة، ولكن يجب أن تظل مراقبة.

فئة لا خوف منها، ولا تتوقع منها شرّاً.

فئـــة تعتمد عليها، فتســـتغلها لأغراض إدارية وسياسية.

فئـــة صالحة- فـــي نظر الإدارة الفرنســـية- تستحق التشـــجيع لقبولها التعاون معها، فكافأتها الإدارة الفرنسية بالأوسمة والألقاب.

ب- فرض الرقابة على وسائل الثقافة الإسلامية:

فرض الحاكم العام الفرنسي ولْيَامْ بُونْتِي رقابة على وسائل الثقافة الإسلامية، مثل الصحف التي تأتـــي من الخارج، وذلك في رســـالة بعث بها إلى الحكام في المستعمرات الفرنسية الإفريقية، وإلى المفوّض السّـــامي للحاكم العام في موريتانيا، في شهر نوفمبر عام ١٩١١م، وجاء فيها[3]:

«إنه لاحـــظ أنّ الســـوريين والمغاربة بدؤوا، منـــذ مدّة غير يســـيرة، يُدخلـــون كميات ضخمة مـــن المطبوعـــات بصـــورة غيـــر شـــرعية إلى المســـتعمرات... وهـــذه المطبوعـــات هي كتب وصحـــف ومجلات مـــن جميع التيـــارات، حُررت بالعربية... تشـــخص الحياة الدينية والإسلامية، وهـــذه المطبوعات تُوزع علـــى الزعماء والتلاميذ والمعلمين في المدارس القرآنية».

ويطلب من رؤساء مصالح البريد أو الجمارك أن يشددوا الرقابة على المطبوعات العربية، سواء أرســـلت بالبريد أو بغيره؛ «... لأن كل نشرة تمثل شـــكلاً معادياً، أو تكون مشـــجعة لنشاط الشيوخ يجب تحطيمها وحرقها، إذ لا ينبني دورنا- بطبيعة الحال- على تشـــجيع نمو العقيدة الإسلامية، ولا

(١) المرجع نفسه، ص٧٨.

(٢) عبد القادر محمد سيلا، المسلمون في السنغال معالم الحضارة وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص (٨٦-٨٧).

(٣) زكريا مومني «وضعية التعليم العربي في النيجر» مرجع سابق، ص٦٧.

على مســـاعدة الجامعات الإسلامية، بل بالعكس، ولا ينبغي إطلاع الأفارقة المسلمين على ما يجري في الشـــمال الإفريقي، والشـــرق الأوسط، حتى تَصل إليهم عدوى الأفكار الهدامة (في نظره) من النهضة الإسلامية، ونريد كذلك أن نبعد التشجيع على استخدام اللغة العربية»[١].

فكل مطبوعة، أو جريدة أو مجلة أو كتاب، تعادي النظام القائم أو تؤيد حركة الشـــيوخ أو تروي عن حركات الإصلاح أو المقاومة في المشرق والمغرب العربيين يجب منعها أو حرقها. والموظف المشرف على منـــع دخول المطبوعات يكفي له لتعليل عمله أنـــه القانون الجاري به العمل، ويحرم تماماً تداول الصحف الدورية والصور والرسوم في أي قطر من إفريقيا الفرنســـية، ما عدا القرآن الكريم، وكتب الشروح والتفسير، وكذلك كتب العبادة.

وكان ممنوعاً في المدارس القرآنية تدريس المواد الآتية:

- تدريس التاريخ العام والجغرافيا.
- تدريس التاريخ الإسلامي خاصة.
- تدريس الحساب[٢].

وفي بيان بتاريخ ٤ من شهر مايو عام ١٩١١م؛ كتـــب وليام بونتـــي بخصوص اللغـــة العربية في المحاكم يقول: «يجب حظر استعمال اللغة العربية، ليس فقط في تحرير الأحكام القضائية، ولكن يلزم أيضاً التوقف عن العمل بها في ســـائر النشاطات الإدارية التي تنفع الأهالي»[٣].

ج- فرض الرقابة على الشؤون الإسلامية:

أنشـــأ وِلْيَامْ بُوَنتـــي W.Ponty عام ١٩٠٦م قِسماً يُعنى بشؤون المســـلمين في غرب إفريقيا،

سياسة الاستيعاب التي انتهجتها فرنسا لا تزال تؤتي ثمارها في إفريقيا، فالأجيال المتعاقبة تشبعت بالثقافة الفرنسية

يُعرف باســـم قسم الشؤون الإســـلامية Service des Affaires Musulmanes، أوكل إليـــه- من بين مهامـــه- مراقبة تحركات العلماء والدعاة، والإشـــراف على إقامة مدارس مزدوجة فرنســـية عربية على غرار مدرســـة أبناء رؤســـاء العشائر والمترجميـــن Ecole des Fils de Chefs et Interpretes d›، التي أُنشـــئت في عام ١٩٢٢م بمدينة ســـان لوي الســـنغالية، وقد خُصصت تلك المدارس لأبناء المشـــايخ وزعمـــاء القبائل بغية إعداد مستخدمين في أعمال الترجمة والإدارة[٤]، وكان أهل البلد يُســـمّون مدرســـة أبناء العشائر- ساخرين منها-: «مدرسة الرهائن»[٥].

وكتـــب أرنو روبير، رئيس مصلحة الشـــؤون الإسلامية، يقول: «يجب أن تكون سياسة فرنسا صارمة في إفريقيا الغربيـــة، ويجب وضع حدّ لنشـــاط معلمي المدارس العربيـــة، والكتاتيب القرآنية، والمرابطين في البلاد. وتســـاهلنا مع هؤلاء يعني أننا نهيئ بأنفســـنا اعتناق الأفارقة التدريجي للإســـلام، وبهذا نكون قد أخذنا بيد

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة

(٢) الخليل النحوي، بلاد شنقيط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والتربية والعلوم تونس، ١٩٨٧م، ص١١٤.

(٣) عبد الله إسحاق ميغا، مرجع سابق، ص٦٧.

(٤) د. خالد عبد المجيد مرسى، شيخ حامدو كان «التجربة الغامضة» أو التيار الإسلامي في الأدب السنغالي منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها ١٩٨٩م، هامش ص٢٦.

(٥) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

الإسلام ودفعنا عجلة تقدمه إلى الإمام»[١].

رابعاً: القضاء الشرعي وموقف الاستعمار منه:

قبل مجيء الاستعمار إلى دول إفريقيا الغربية المسلمة كان القاضي يتولى مهمة القضاء في قصور السلاطين، والمذهب المتبع هو المذهب المالكي السائد في غرب إفريقيا، وفي المغرب العربي الكبير، الذي تأثرت به كل دول غرب إفريقيا منذ عصر إمبراطوريات غانة ومالي وسونغي، وكانت عادات المجتمع وتقاليده الحسنة والمعاهدات القديمة بين الأسر والعشائر تلقى احتراماً وقبولاً واسعاً في كثير من الأوساط، وذلك لأنه كثيراً ما يلجأ إليها الناس للفصل في المنازعات الطفيفة التي تنشب بين الناس. بل إنها كثيراً ما كانت عامل صدّ ومنع من نشوب المنازعات من الأساس نظراً إلى الهيبة والقداسة التي تتمتع بها نفوس الناس وعقلياتهم[٢].

وبعد مجيء الاستعمار؛ حاول المستعمرون القضاء على «القضاء الإسلامي» بكلّ ما أوتوا من قوة، فبدؤوا بإصدار قوانين صارمة من شأنها إعادة تنظيم السياسة القضائية واحتواء الشريعة الإسلامية، **ومن تلك القرارات**[٣]:

– في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩م؛ أصدرت الإدارة الفرنسية قراراً يكرّس صلاحية المحاكم الفرنسية وحدها في استئناف الأحكام التي يصدرها القضاة، ممّا حوّل مجالس القضاء الإسلامي إلى هيئات استشارية.

– في ١٩٠٤م؛ صدر قرار بمراقبة موظفي القضاء الإسلامي.

ثم تلت ذلك مرحلة تقنين القوانين الوضعية وحمل المواطنين عليها، وتهميش القضاء الإسلامي جملة.

لكن على الرغم من كل ما سبق؛ فإنّ القضاء الإسلامي ظلّ يحظى بإقبال المسلمين عليه إلى يومنا هذا، لارتباطه بالسلطات التقليدية التي حظيت باحترام الناس قديماً وحديثاً.

خامساً: أهم آثار السياسات الدينية الاستعمارية بعد الاستقلال:

لقد تركت السياسات الدينية الاستعمارية آثاراً سيئة على مستويات متعددة في إفريقيا، **يمكن عرضها على النحو الآتي:**

أ) الصراعات الدينية المزمنة في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية، خاصةً في نيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى، ويكفي دليلاً على ذلك أنّ السياسات الدينية التي سنّها المستعمرون – في فترة الاستعمار – تُعد من أهم العوامل التي مهّدت لانفصال جنوب السودان عام ٢٠١١م.

ب) انتشار النصرانية في إفريقيا على نطاق واسع، حيث إنّ هناك مناطق لم تعرف النصرانية إلا بعد مباركة المستعمرين للمنصرين، واتخاذهم طلائع وممهدين لهم، ثم تسهيلهم لأنشطتهم التنصيرية أثناء الاستعمار.

ت) محاولة القضاء على التعليم الإسلامي، والاستخفاف بالعلماء المسلمين، فقد ظل التعليم في إفريقيا السمراء في أيدي المنصرين عدة قرون، وأفضل مثال على ذلك التعليم في أوغندا؛ حيث ظل التعليم بها في يد المنصرين

(١) عبد الله إسحاق ميغا، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) Amadou Ampate Ba, l'empire peul du Macina 1853-1818 les Nouvelles ŏditions Africaines , ŏditions de l'ŏcoles des Hautes Eudes en sciences sociales, Achиve Abidjan le 10 P. 132 ,1984//10

(٣) بوعدان حياة، وأخرى، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر، ١٨٣٠–١٩١٤م، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، ٢٠١٥–٢٠١٦م، ص٣٩.

منذ عام ١٨٧٧م إلى عام ١٩٢٥م، ولما تأسس المجلس الاستشاري للتعليم الإفريقي تمثلت فيه دوائر الحكومة البريطانية والإرساليات التنصيرية والجماعات الإفريقية والأجنبية[١].

ث) إنّ القضاء على المدارس الإسلامية، أو التقليل من تأثيرها، أدى إلى تكوين جيل مجانس للمستعمرين في ثقافتهم، ليسهل عليهم الاتصال به، والتفاهم معه.

ج) كانت تلك السياسات الدينية أيضاً تهدف إلى تفريغ نفوس الأجيال المقبلة من الدين، ومن الثقافة الإسلامية، ومن الحمية الدينية[٢].

ح) يترتب على تلك السياسات أيضاً إحداث تغيير جذري في المنظومة الاجتماعية الإفريقية، لتغيير نمط حياة المسلمين وسلوكهم، لتتوافق مع نظام حياة المستعمرين.

خ) فرض العلمانية وترسيخها، ويرى الباحث أنّ هذه السياسة استخدمها الاستعمار وسيلةً وسلاحاً للقضاء على المؤسسات الدينية التي كانت سائدة قبل الاستعمار، وعلى رأسها المؤسسات الإسلامية، فبعدما أخفق الفرنسيون في سياسة الاستيعاب رفعوا شعار «العلمانية».

د) حرية التدين، وهي أيضاً سلاح استخدمه المستعمرون لفتح أبواب المستعمرات على مصراعيها للمنصرين، ليواصلوا أنشطتهم التنصيرية بعد جلاء المستعمرين.

الخاتمة:

بعد التحليل المقدم في هذه الورقة البحثية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١- تتميز الخريطة الدينية في إفريقيا بسيطرة الإسلام على المناطق الشمالية في إفريقيا، وكذلك على إفريقيا الغربية والوسطى، مقابل سيطرة النصرانية على دول إفريقيا الجنوبية وأجزاء من دول إفريقيا الشرقية والوسطى، أما الديانات التقليدية فهي موجودة- بجانب إحدى الديانتين السماويتين المذكورتين- في جميع أنحاء إفريقيا.

٢- أنّ القوى المستعمِرة اتخذت المنصرين طلائع لها وممهدين لبعثاتها العسكرية إلى الدول الإفريقية، وبناءً عليه عملت جنباً إلى جنب معها، وسنّت سياسات تصب في مصلحة الديانة النصرانية على حساب مصلحة الإسلام المحلية، وبذلك أصبح التنصير والاستعمار وجهَين لعملة واحدة.

٣- من أهمّ السياسات الدينية في المستعمرات الفرنسية: تقييد الأنشطة الدينية، والحجر على الأئمة والدعاة، وتهميش اللغة العربية واللغات الوطنية لمصلحة ديانة المستعمِر ولغته ومدارسه.

٤- من أهم آثار تلك السياسات الدينية الاستعمارية الفرنسية: تكوين جيل منسلخ عن قيمه ودينه وثقافته، ومفتخر بالثقافة الأوروبية المستوردة، ممّا يسهل التواصل بينه وبين المستعمرين.

وأخيراً:

يرى الباحث أنّ سياسة الاستيعاب التي انتهجتها فرنسا لا تزال تؤتي ثمارها في إفريقيا، فالأجيال المتعاقبة تشبعت بالثقافة الفرنسية الآن أكثر من أيّ وقتٍ مضى، لاضمحلال القيم والثقافة الإفريقيةً الأصيلة في مناهج التعليم، وفي الحياة المدنية المتشبعة بالحضارة الأوروبية ■

(١) عمر فروخ و مصطفي خالدي، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٢) عبد الستار فتح الله سعيد، الغزو الفكري، والتيارات المعادية للإسلام، ط: ٥، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، ص٧١.